المفوضية الأوروبية

مفاوضات تونس والاتحاد الأوروبي حول اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق (الأليكا)

مقترح الاتحاد الأوروبي حول الشفافية

ورقة توضيحية
جويلية 2018
(ترجمة غير رسمية)

تهدف هذه الوثيقة الى تقديم وبسط الخطوط العريضة لمقترح الاتحاد الأوروبي حول محور قواعد الشفافية ضمن اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق الأليكا بين تونس والاتحاد الأوروبي. وقد قدم الاتحاد الأوروبي نص مقترحه الى الخبراء التونسيين في شهر أكتوبر 2015 ونص منقح في ماي 2018 وهذا ما تم نشره في صفحة المفوضية الأوروبية http://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=1380

❖ دوافع تخصيص محور حول الشفافية

يعنى محور الشفافية بالمسألل المتعلقة بالنفاذ للمعلومات والوثائق على غرار القوانين و النصوص الترتيبية والقرارات القضائية التي يمكن أن تكون متصلة بالتجارة والإستثمار في مجال الأليكا وكذلك بتحسين شفافية الإجراءات المتعلقة بالتنمية واعتماد الاجراءات الترتيبية.

ويهدف هذا المحور إلى وضع إطار تشريعي شفاف في جميع المجالات التي تشملها هاته الاتفاقية وتتسم هذه البيئة بالكفاءة، والشفافية ويمكن التنبؤ بها والاستباقية، بحيث يتم

إعلام الفاعلين الاقتصاديين والعموم بشكل صحيح بالمتطلبات التنظيمية والترتيبية الجاري بها العمل وبالإدارات المعنية. ويتعين تمكين الفاعلين الإقتصاديين والعموم من ابداء الراي وتعديل القوانين و النصوص الترتيبية ذات الصلة.

❖ **القواعد المقترحة**

يتضمن مقترح الاتحاد الأوروبي أساسا:

- إتاحة الوثائق اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية، إن أمكن بالوسائل الإلكترونية، بحيث يتسنى لأي شخص مهتم بهذه الوثائق النفاذ إليها بسهولة وبسرعة.
- السماح بطريقة مبسطة بتحديد الإدارة المختصة للشروع في الإجراءات الإدارية ؛
- إنشاء نقطة اتصال يمكن من خلالها إثارة أو توضيح أي سؤال إضافي يتعلق بالمسألة المشمولة بالاتفاقية ؛مجانا ودون معاليم مستوجبة
- السماح بإجراء فحص مستقل ونزيه للإجراءات الإدارية المعتمدة فيما يتعلق بالمسائل التي يشملها الاتفاق؛
- تمكين الفاعلين الاقتصاديين والجهات الفاعلة الأخرى (على سبيل المثال النقابات والمشغلين والمجتمع المدني) من ابداء الرأي في صورة تغيير القواعد أو إدخال قواعد جديدة، وكذلك تحديد موعد نهائي مناسب للتكيف معها ؛
- دعم التعاون بين الإدارات لتحسين جودة وفعالية النصوص القانونية والترتيبية وتعزيز الممارسات الجيدة والشفافية.

كما توجد أيضًا قواعد تتعلق بالشفافية في بعض المحاور الأخرى من إتفاق "الأليكا".